الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الوثائق الرسمية*

اللجنة الرابعة
الجلسة الخامسة
المعقودة يوم الخميس
٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة

الرئيس : السيد سنكيدر (غيانا)

المحتويات

البند ٨٦ من جدول الأعمال : أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)

UN LIBRARY
JUL 23 1981
UN/SA COLLECTION

Distr. GENERAL
A/C.4/35/SR.5
26 May 1981
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون شهر واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

اختتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٥

البند ٨٦ من جدول الأعمال : أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/35/23 (Part III) ، A/AC.109/599-601 و 611) .

١ - السيد بريزات (الاردن) : رحب بقبول زمبابوى وجزر سان فنسنت والغرينادين في الأمم المتحدة ، وقال ان وجود هذين البلدين الصديقين في المجتمع الدولي يشكل انتصارا للبلدان التي تكافح من أجل ممارسة حقوقها في تقرير المصير والاستقلال كما أنه سيعطي دفعة جديدة لأعمال اللجنة الرابعة من أجل الاسراع في تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

٢ - وذكر أنه قد أخذ يظهر فيما يبدو اتجاه بارز لدى وفود معينة للتأكيد على أن أنشطة المصالح الأجنبية في البلدان المستعمرة كانت لها بعض الجوانب الايجابية . ورفض مثل هذه التأكيدات رفضا قاطعا قائلا انه يعتقد أن هذه الأنشطة قد مورست أساسا في مناطق محرومة من حق تقرير المصير واخضعت شعوبها لنظام من التبعية والتسلط والاستغلال . وأضاف ان الشركات الأجنبية ، التي تستغل بشكل منتظم موارد البلدان التي تمارس فيها أنشطتها ، تبقي على هذه البلدان في حالة من التخلف والتبعية الاقتصادية وأن ذلك من بين الأسباب التي تؤدي الى تزايد اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب ، بين البلدان الصناعية والنامية .

٣ - وذكر أنه يستطيع في هذا الصدد أن يذكر بوجه خاص حالة اسرائيل التي تستغل الموارد الطبيعية والبشرية في الاراضي العربية المحتلة والتي تمارس منذ عام ١٩٦٧ سياسة الضم المنتظم للأراضي . وقال ان من الواضح أن الحكومة الاسرائيلية تبغي من وراء اقامة المزيد من المستوطنات في المناطق العربية حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير والاستقلال ، ليس بامتصاص امكانياته الاقتصادية فحسب ، بل أيضا بتدمير مقوماته الدينية والمعنوية ومن ثم هويته الوطنية .

٤ - وقال ان الوفد الاردني يعتقد أن أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، تشكل لونا جديدا من ألوان الاستعمار والعنصرية وأضاف أن وفده يؤيد كل القرارات والتوصيات التي اتخذتها الأمم المتحدة فيما يختص بتصفية الاستعمار والقضاء على العنصرية والفصل العنصري . وقال ان من الملح حقيقة أن يوضع حد لأنشطة الاحتكارات الأجنبية في البلدان المستعمرة وخاصة في جنوب افريقيا وفي الأراضي العربية المحتلة .

٥ - السيد بيريزوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : هنأ وفدي زمبابوى وجزر سان فنسنت والغرينادين اللتين حصلتا مؤخرا على الاستقلال وقبلت كعضوين بالأمم المتحدة ، وقال

(السيد بدريزوفسكي ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

ان اشتراكها في أعمال اللجنة سيسهم بلا شك في صياغة القرارات الهامة فيما يتعلق بالقضاء نهائيا على الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري .

٦ - وذكر أن الأمم المتحدة تبحث منذ سنوات عديدة مسألة نهب الاحتكارات الأجنبية الاقتصادية وغيرها لموارد الأقاليم المستعمرة ، وهي مسألة تشكل احدى العقبات الأساسية أمام التنفيذ السريع والتام لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وأضاف ان الجمعية العامة أدانت بشكل قاطع هذا النهب في كثير من قراراتها، مؤكدة من جديد حق الشعوب المستعمرة غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وكذلك حقها في استغلال مواردها الطبيعية بالكيفية التي تراها ملائمة. وقال ان البلدان الغربية مستمرة برغم ذلك في استغلال هذه الموارد والاستخفاف بمقررات الأمم المتحدة في هذا الشأن وترفض اتخاذ الاجراءات التشريعية أو الادارية أو غيرها للحد من أنشطة رعاياها وشركاتها التي تلحق الضرر البالغ بمصالح شعوب الجنوب الأفريقي والأقاليم المستعمرة الاخرى.

٧ - وقال ان جنوب افريقيا تستطيع أن تدعم امكاناتها الاقتصادية والعسكرية بفضل التأييد الذي تحصل عليه من البلدان الأعضاء بمنظمة حلف شمال الأطلسي . وأضاف ان من المعروف أن ما يقرب من ٢٠٠٠ شركة من الشركات عبر الوطنية تحتفظ بعلاقات تجارية مع نظام الحكم في جنوب افريقيا ، وان مئات من الشركات البريطانية والامريكية مستمرة في زيادة استثماراتها في اقتصاد جنوب افريقيا . وأوضح أنه في الفترة من ١٩٧٢ الى ١٩٧٨ ، قدم ٣٨٢ مصرفا في ٢٢ بلدا قروضا الى بريتوريا بلغت ما يزيد عن خمسة بلايين من الدولارات ، وأنه في نهاية عام ١٩٧٧ بلغت الاستثمارات الغربية في جنوب افريقيا ٢٤٫٥ بليون دولار حسب بيانات مركز مناهضة الفصل العنصري .

٨ - وذكر أن الجميع يدركون أن جنوب افريقيا من أغنى المناطق المعدنية في العالم وأن استخراج معادنها قد مكّن كثيرا من الشركات الأجنبية من أن تجني أرباحا طائلة على حساب استغلال الأيدي العاملة الوطنية الافريقية استغلالا لا انسانيا . وأوضح أن الاجور التي تدفع للافريقيين في ناميبيا ما زالت في الحقيقة منخفضة للغاية ، فوفقا للوثيقة التي نشرها مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري في عام ١٩٨٠ ، يتقاضى العاملون غير البيض أجورا لا تتجاوز الواحد على العشرين من أجور العمال البيض .

٩ - وقال ان لجنة الأربعة والعشرين الخاصة أوضحت في الوثيقة (A/AC.109/611) المتعلقة بأنشطة المصالح الأجنبية في ناميبيا أن شركة الانجلو اميريكان ذكرت في أحد التقارير أنها حققت في فترة الخمسة عشر شهرا المنتهية في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٨ عائدا من الاستثمارات مجموعه ٣٢٦ مليون راند وأرباحا صافية قدرها ٢٤١ مليون راند ، وكان رأس مالها المصرح به يبلغ ٣٠ مليون راند ومجموع أصولها ٢٫١ بليون راند . وأضاف ان معظم أرباح الشركات التي تمارس أنشطة في ناميبيا ترحل بانتظام الى بلدان هذه الشركات لتدفع لحملة الأسهم الأجانب بدلا من أن يعاد استثمارها محليا .

(السيد بيريزوفسكي ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

١٠ - وذكر أن رأس المال الغربي ، رغبة في حماية مصالحه في جنوب افريقيا ، يتحالف مع الجهاز العسكري والسياسي في بريتوريا . وأضاف أنه يمكن في هذا الصدد الاشارة الى اتفاق سري عقد بين ادارة فرع الشركة الامريكية لصناعة السيارات ، جنرال موتورز في جنوب افريقيا من ناحية وبين حكومة جنوب افريقيا العنصرية من ناحية اخرى . وأوضح أنه بموجب هذا الاتفاق يوضع تحت الحماية المباشرة للسلطات العسكرية في جنوب افريقيا في حالة الاضطرابات ما تعتبره بريتوريا ذا أهمية حيوية من المنشآت التابعة لشركة جنرال موتورز . وأضاف أنه أبرم اتفاق مشابه بخصوص منجم روسنغ بين المسؤولين المحليين بفرع هذه الشركة الامريكية وسلطات جنوب افريقيا في اقليم ناميبيا الذى تحتله هذه السلطات بطريقة غير مشروعة .

١١ - وقال ان من الواضح أن الدول الغربية الكبرى تمتلك وسائل هائلة لممارسة الضغط الاقتصادى الفعال على نظام الحكم في بريتوريا وحثه على انهاء سياسة الفصل العنصرى التي ينتهجها واحتلاله غير المشروع لناميبيا . وذكر أنه يكفي في هذا الصدد أن يسوق مثلا واحدا ، وقال ان الجميع يعلمون أن جنوب افريقيا مضطرة الى استيراد كل ما تحتاجه من نفط تقريبا ، وأضاف أن خمس شركات كبرى للنفط هي شل وبرتش بتروليوم وكالتكس موبيل وتوتال ، تشترك في امداد جنوب افريقيا بكل ما تستورده من النفط تقريبا كما تتقاسم فيما بينها ٨٦ في المائة من سوق جنوب افريقيا . وأوضح أن هناك مجالات اخرى في اقتصاد جنوب افريقيا تقوم فيها الشركات عبر الوطنية بدور كبير ، وأن هذه الشركات تستطيع أن تمارس الضغط على جنوب افريقيا . على أنه أضاف أن الهدف الأساسي للبلدان الغربية مازال يتمثل في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للأقاليم المستعمرة وليس في حصول هذه الأقاليم على الاستقلال .

١٢ - وقال ان البلدان الغربية تحاول في بعض الأحيان تبرير رفضها قطع العلاقات الاقتصادية مع نظام الحكم في جنوب افريقيا متذرعة بالقيود " الدستورية " أو " القانونية " التي يقال انها تمنع حكومات هذه البلدان من التحكم بشكل فعال في أنشطة شركاتها عبر الوطنية العاملة في جنوب افريقيا . على أنه أضاف أن من المعروف أن مثل هذه " القيود " سرعان ما تتلاشى عندما تعلن حكومات هذه البلدان فرض الحصار الاقتصادى ضد أنظمة الحكم التقدمية والثورية .

١٣ - وقال ان الاحتكارات الأجنبية، خاصة تلك التابعة للقوى الاستعمارية ، تواصل القيام بدور غالب في اقتصاد الأقاليم الصغيرة المستعمرة ، وأنها تنهب مواردها الطبيعية وتعوق نمو الوعي الوطني بين سكانها ، معرقلة بذلك تنفيذ الاعلان المتعلق بانهاء الاستعمار .

١٤ - وذكر أن الحالة السائدة في اقليم جزر المحيط الهادئ (ميكرونيزيا) المشمول بالوصاية والذى تديره الولايات المتحدة الامريكية يعتبر مثالا بالغ الدلالة في هذا الصدد . وأوضح أنه في أثناء مناقشة هذه المسألة في الجلسة السابعة والأربعين لمجلس الوصاية أكد ممثلو الشعب الميكرونيزى على تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية في الاقليم وتبعيته الاقتصادية الكاملة للدولة القائمة بالادارة ،

(السيد بيريزوفسكي ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

كما أعربوا عن قلق أهل الاقليم ازاء تفشي البطالة وقلة الماء والكهرباء ونقص المعدات الطبية الملائمة وما الى ذلك . وقال ان البعثة التي أوفدها مجلس الوصاية لزيارة ميكرونيزيا في آذار/مارس ١٩٨٠ ، اضطرت الى أن تخلص الى أن الولايات المتحدة لا تولي التنمية الاقتصادية في الاقليم الاهتمام المطلوب . فبدلا من اعداد السكان لممارسة حق تقرير المصير والاستقلال والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، جلبت السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة في الاقليم ركودا في الاقتصاد الميكرونيزي الذي يتسم الآن بالتبعية التامة للدولة القائمة بالادارة .

١٥ — وذكر أن المجتمع الدولي يساوره القلق بوجه خاص ازاء ما تقوم به القوى الاستعمارية من أنشطة عسكرية في الأقاليم الصغيرة ، وأن الأمم المتحدة تناشد منذ سنوات عديدة هذه البلدان أن تكف عن هذه الأنشطة تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة والاعلان المتعلق بالقضاء على الاستعمار .

١٦ — وقال ان القواعد العسكرية للدول الغربية في كثير من جزر المحيط الهادئ والمحيط الهندي والمحيط الأطلسي وفي البحر الكاريبي تشكل مراكز لمكافحة حركات التحرر والابقاء على الوجود العسكري لهذه البلدان وتعرقل تعزيز السلم والأمن الدوليين .

١٧ — وأضاف أن وجود القواعد العسكرية في غوام وميكرونيزيا وديغوغارسيا وبرمودا وفي جزر تركس وكايكوس وغيرها يشكل عقبة كبرى أمام ممارسة شعوب هذه الاقاليم لحقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا للاعلان المتعلق بالقضاء على الاستعمار .

١٨ — وأعلن أن الاتحاد السوفياتي وسائر البلدان الاشتراكية تؤيد بعزم قوات التحرير التي تكافح ضد الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري وضد الاستغلال الامبريالي . وأوضح أن السياسة السوفياتية ترتكز على مبادئ الأممية البروليتارية وعلى الأيديولوجية الماركسية اللينينية التي ترفض كل ألوان قهر الانسان للانسان وتأبى استعباد دولة اخرى . وأضاف أن القضاء النهائي على كل قلاع الاستعمار والعنصرية هو من المهام ذات الأولوية التي حددها لنفسه المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي .

١٩ — وذكر أن سنة ١٩٨٠ شهدت الذكرى العشرين لاعتماد الأمم المتحدة لاعلانها التاريخي الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وأضاف أنه على الرغم من أن الغالبية العظمى من الشعوب المستعمرة قد تمكنت من الحصول على استقلالها في خلال العقدين السالفين ، الا أن الأمم المتحدة ما زال عليها اتخاذ الكثير من الاجراءات من أجل تحقيق التنفيذ التام والسريع لهذا الاعلان . وقال ان من رأي الوفد السوفياتي أن اللجنة الرابعة مطالبة ، بمناسبة هذه الذكرى ، باتخاذ قرار فعال يهدف الى انهاء الأنشطة الاقتصادية وغيرها التي تمارسها الاحتكارات الاجنبية والتي تعوق القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والعنصرية . وأضاف أنه يجب مناشدة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة أن توقف كل معونة اقتصادية ومالية وغيرها عن نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا وتنفيذ كل قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن تنفيذا دقيقا . وأعلن أن الوفد السوفياتي يؤيد دون

(السيد بيريزوفسكي ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

تحفظ طلب الدول الافريقية سحب رأس المال الأجنبي من ناميبيا وجنوب افريقيا والأقاليم المستعمرة الاخرى على الفور. وقال انه ينبغي أن توصي الجمعية العامة بأن تطلب من مجلس الأمن التنفيذ الفورى لعقوبات شاملة ضد نظام الحكم في جنوب افريقيا طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

٢٠ - السيد تشان (استراليا) : قال ان هناك حاجة لاجراء بحث دقيق لأحوال الأقاليم المستعمرة التي تعرقل فيها المصالح الأجنبية، الاقتصادية وغيرها ، تقدم هذه الأقاليم ونموها باستغلال مواردها البشرية والاقتصادية دون مراعاة للمصالح الحقيقية لشعوبها .

٢١ - وذكر أن الجنوب الافريقي يتطلب اهتماما خاصا في هذا الشأن ، وأنه قد تحقق بالفعل تقدم ملموس في العام المنصرم بقيام حكومة مستقلة تم انتخابها بالطرق الديمقراطية في زمبابوى . ولكنه أضاف أن اقتصاد ناميبيا لا يزال في معظمه تحت سيطرة المصالح الأجنبية الاقتصادية المتمركزة في جنوب افريقيا على الرغم من اشتراك عناصر أجنبية اخرى ، وأنه نتج عن ذلك أن القرارات الأساسية المتعلقة بمسائل تحديد أولويات التنمية الاقتصادية وتنظيم الاستثمارات لا تتخذ من قبل أهل البلد وانما من قبل الأجانب، مما أدى الى تجاهل مصالح الاقليم. وقال انه لن يتسنى لشعب ناميبيا تحقيق السيطرة على اقتصاده الا اذا سيطر أولا على أوضاعه السياسية ، وان الوفد الاسترالي ملتزم دون تحفظ بحل لمشكلة ناميبيا يكون مقبولا دوليا ، كما يؤيد مجلس الأمن والأمين العام في تحقيق هذا الغرض .

٢٢ - وأعلن أن الحكومة الاسترالية تعارض بشدة سياسات الفصل العنصرى التي ينتهجها نظام الحكم في جنوب افريقيا ، وترى أن الغالبية لا يمكن اعتبارها حرة فعلا أو مسيطرة على مقدراتها الا اذا وضع حد لأوجه الاجحاف السياسي والاقتصادى في هذا البلد .

٢٣ - وقال انه وان كان يتعين على اللجنة الرابعة أن تركز على أنشطة المصالح الأجنبية في الأقاليم التي حرمت شعوبها من حقوقها المشروعة ، فان عليها أيضا أن تهتم بالأقاليم الاخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومعظمها أقاليم صغيرة في المحيط الهادئ والبحر الكاريبي .

٢٤ - وقال انه فيما يتعلق بهذه الأقاليم بالذات يعترض الوفد الاسترالي على ما يقال من أن كل هذه الأنشطة تضر بشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وتشكل عقبة في طريقها الى تقرير المصير. وأوضح أن التسليم بصحة هذا القول معناه أنه ينبغي عدم تقديم الاستثمارات الأجنبية أو معونات التنمية الى الأقاليم التابعة في أى مكان . وأضاف أن توفير الاستثمارات والموارد الملائمة بشكل حكيم غالبا ما يؤدى دورا هاما في التنمية الاقتصادية للأقاليم التابعة وفي تصنيعها ، اذ عادة ما يصحب ذلك ادخال للتكنولوجيا الحديثة واكتساب للمهارات المهنية والخبرة الادارية ، وهي امور يصعب بدونها على تلك الأقاليم التابعة ، لا سيما الصغيرة منها في المحيط الهادئ والبحر الكاريبي ، أن تقيم بنية اجتماعية واقتصادية سليمة ومتنوعة . وقال ان تدعيم الاقتصاد هو بلا شك خطوة ايجابية نحو القضاء على الاستعمار .

(السيد تشان ، استراليا)

٢٥ - وأوضح أن الأمر الحاسم عند بحث أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها هو تحديد ما اذا كان المستثمرون الأجانب والدول القائمة بالادارة يدركون الأماني والاحتياجات الحقيقية لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وأنه يجب تلافي مخاطر التبعية الاقتصادية المفرطة والنتائج الضارة المترتبة على الاستثمارات التي لا تستهدف الا تحقيق الربح . وقال انه اذا ما روعي هذان المبدآن فلا مبرر لادانة كل الأنشطة الأجنبية الاقتصادية في الأقاليم التابعة ، وان اتباع مثل هذا المسلك يتعارض في الواقع مع كثير من قرارات كل من اللجنة الخاصة واللجنة الرابعة وهي قرارات تحث الدول القائمة بالادارة على تقديم المعلومات الثنائية ومتعددة الأطراف بالتشاور مع حكومات الأقاليم المعنية .

٢٦ - وذكر أنه لم يتم بعد تقديم أى مشروع قرار بهذا الصدد وان كان من المحتمل ، كما حدث في السنوات السابقة ، أن يطلب الى اللجنة النظر في نص لا يراعي مراعاة كافية الاختلاف بين الحالة في الجنوب الافريقي والحالة في تلك الأقاليم التابعة الاخرى . وأضاف أن الوفد الاسترالي لا يستطيع تأييد نص يدين بلادا معينة ينتقيها انتقاء . ورتب على ذلك أن القرار الذى يوضع في الدورة الحالية يجب أن يتحاشى التعميمات الجارفة التي ترفض كل المصالح الأجنبية الاقتصادية وغير الاقتصادية حتى يحصل على التأييد الواسع . واختتم كلمته بقوله أنه قد لوحظ اتجاه أكثر اتزانا في القرار الذى اعتمد في الدورة السابقة وأنه ينبغي الاستمرار في هذا الاتجاه .

٢٧ - السيد بيرى (ساحل العاج) : قال ان قضية أنشطة المصالح الأجنبية قد أصبحت أكثر أهمية في الوقت الذى دخلت فيه تسوية مشكلة ناميبيا مرحلة حاسمة . وأضاف أنه وقد لاحت في الأفق فرصة حصول ناميبيا على الاستقلال أصبحت المصالح الأجنبية تشعر بأنها مهددة ، ولذا تحاول تحقيق أقصى قدر من الأرباح قبل حلول موعد الاستقلال ، كما يتبين من الأرقام المذهلة التي ساقها بعض الوفود . وذكر أن مناقشة هذا الموضوع ينبغي مع ذلك أن تظل واقعية ، اذ يجب ، بلا استثناء ، استنكار جميع المصالح التي تستغل موارد ناميبيا الطبيعية وتنهبها ، بما فيها الشركات الغربية ، ولكنه قال ان الشركات الغربية ليست هي وحدها التي تقف في موضع الاتهام وأنه ينبغي أن تخرج مناقشات اللجنة من روتين السعي الى تحقيق المكاسب الأيديولوجية .

٢٨ - وأضاف أن المساعدات الخارجية متعددة الأطراف التي تعتبر ضرورية جدا للبلدان التي حصلت بالفعل على الاستقلال لها أهمية حيوية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وأن المحافظة على مصالح الأبرياء تقتضي ألا يشن الهجوم على جميع المصالح الأجنبية بلا تمييز . واختتم كلمته قائلا ان قرارات الادانة التي تتخذها الجمعية العامة ينبغي ألا تشير الى دول معينة بأسمائها ، لأن القرار الواقعي الذى يجمع بين البلدان بدلا من أن يفرق بينهما يجد فرصا أفضل للتنفيذ .

٢٩ - السيد شروتر (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) : أشار الى أن القضية المتعلقة بأنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، ظلت سنوات مدرجة في جدول أعمال اللجنة الرابعة ، وقال ان لهذا ما يبرره تماما اذا ما أخذنا بالاعتبار أن الملايين من سكان الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية مازالوا محرومين من حقوقهم المشروعة وما برحوا يخضعون لاستغلال لا رحمة فيه من قبل الاحتكارات الاميريالية . وأضاف أنه بفضل أعمال اللجنة استطاع سكان هذه الأقاليم أن يدركوا الأسباب الحقيقية وراء متاعبهم وأصبحت أنشطة الشركات عبر الوطنية مدانة في سائر أنحاء العالم .

٣٠ - وقال انه مرت عشرون سنة منذ اعتماد الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وهو الاعلان الذى اقترحه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وذكر أن عملية تصفية الاستعمار قد حققت بعض النتائج وأن حصول جزر سان فنسنت والغرينادين على الاستقلال قد أضاف اليها فصلا جديدا .

٣١ - على أنه أضاف أن المجتمع الدولي لم ينجز بعد مهمته ، لا سيما فيما يتعلق بجنوب افريقيا ، وأن سبب ذلك هو أن الاحتكارات الأجنبية تواصل ، على الرغم من قرارات الأمم المتحدة ، استغلال شعوب جنوب افريقيا وناميبيا ومواردهما ، مسهمة بذلك في الابقاء على نظام الحكم الاستعمارى العنصرى ومشكلة عقبة أمام استقلال ناميبيا .

٣٢ - وذكر أنه قد ثبت أن حظر امدادات الأسلحة الى جنوب افريقيا يتم خرقه بصورة مستمرة ، وأنه يمكن أن يستدل من نوعية الأسلحة على مكان صنعها ، وأن أهم المصدرين لها معروفون . وأوضح أنه يتبين من منشورات اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى أن عدد الشركات ذات المصالح في جنوب افريقيا قد ازداد ، كما ازداد اجمالي الاستثمارات في هذا البلد . وأضاف أن واردات الأسلحة ازدادت بشكل لم يسبق له مثيل ، وأنه ورد بصحيفة " وول ستريت جورنال " أن مصرف سيتي كورب قدم مؤخرا قرضا قدره ٢٥٠ مليون دولار الى جنوب افريقيا ، وأن بعض المصارف في جمهورية المانيا الاتحادية كان لها نصيب كبير من عمليات الائتمان المبرمة مع هذا البلد والتي تبلغ حتى الآن ١ر٦٤ بليون دولار .

٣٣ - وقال ان من الواضح أن الدول التي تقع تحت ولايتها هذه الشركات والتي تسمح بهذه الأنشطة بل وتشجعها تتحمل بعض المسؤولية . وذكر أنه كانت هناك محاولات لانكار الحقائق ، وأنه قد اعتمدت قواعد للسلوك ، وأثنى على الرسالة الاجتماعية للشركات عبر الوطنية ، ولكن بقيت هناك حقيقة واقعة وهي أن أعمال قمع العمال ونهب الموارد الطبيعية لا زالت مستمرة . وقال ان الحلقة الدراسية الدولية عن دور الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا (A/34/655) التي انعقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، رفضت ، بين أشياء اخرى ، الزعم بأن الشركات عبر الوطنية يمكن أن تصبح وسيلة لتعزيز الحرية والمساواة من خلال نشاطها الاقتصادى في جنوب افريقيا . وأضاف أن الحلقة الدراسية اعتبرت أن مثل هذا القول يعتبر ذريعة لاضفاء الشرعية على الاستثمارات وادامة نظام الفصل العنصرى .

(السيد شروتر ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية)

٣٤ - وقال انه ينبغي ألا يغيب عن البال أن الشركات عبر الوطنية تؤيد تأييدا غير مباشر جنوب افريقيا في سياستها العدوانية التي تشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين . وذكر أن هذه الشركات سهلت عملية امتلاك جنوب افريقيا للقدرة النووية ، وأن رئيس المؤتمر الوطني الافريقي بجنوب افريقيا أعلن وهو بصدد الحديث عن التعاون مع النظام العنصري ان بلدان حلف شمال الأطلسي تتحمل المسؤولية الكبرى ازاء بروز جنوب افريقيا كدولة امبريالية تقوم بدور رجل الشرطة ، حيث أن تطوير القاعدة التكنولوجية في جنوب افريقيا قد مكّنها من تكثيف استغلالها للشعب ، وزيادة مكاسبها ، والتوسع في امكانيات انتاج العتاد الحربي محليا .

٣٥ - وقال ان من الواجب ازاء هذه التطورات أن يحجب عن النظام العنصري كل تأييد عسكري واقتصادي وسياسي وأن يتوسع في الحظر المفروض عام ١٩٧٧ على امدادات الأسلحة الى جنوب افريقيا بحيث يشمل هذا الحظر امدادات النفط الى هذا البلد . وذكر أن الجمهورية الديمقراطية الالمانية تحبذ فرض العزلة الدولية التامة والدائمة على نظام الفصل العنصري ، وتعلن استمرار تضامنها مع الكفاح العادل من أجل التحرر الذي يخوضه شعبا ناميبيا وجنوب افريقيا ، وتؤيد حركة التحرر الوطني في هذين البلدين .

٣٦ - السيد ماب (بربادوس) : رحب بجزر سان فنسنت والغرينادين ، أقرب الجيران لبلاده ، قائلا ان انضمامهما أخيرا الى عضوية الأمم المتحدة دليل على التقدم الحتمي لكل الشعوب نحو تقرير المصير . كما رحب بانضمام زمبابوى التي تعتبر ملحمتها نموذجا لسعي جميع أفراد البشرية وراء الحرية .

٣٧ - وأعلن ان بربادوس تؤيد قطع العلاقات الاقتصادية مع نظام الحكم في بريتوريا وأنها أيدت قولها بالفعل منذ وقت طويل . كما أعلن أن بربادوس تؤيد تقويض العلاقات بين المستغلين من القطاع الخاص وكل الجهاز الذي يدعم نظام الفصل العنصري الشرير .

٣٨ - وقال انه لا شك في أن اهتمام اللجنة سيتركز في هذه الدورة على ناميبيا . وذكر أن نظام الحكم في جنوب افريقيا لجأ الى العديد من الحيل والمناورات التي أراد بها تحويل الأنظار عن القضية بهدف تعطيل تنفيذ خطط الأمم المتحدة لتحقيق استقلال ناميبيا ووضع المجتمع الدولي أمام الأمر الواقع . وأضاف أن الذين يبغون تلافي المواجهة الدموية قد بذلوا كل المحاولات الممكنة مستخدمين أساليب الضغط المعنوى والمناشدة واستثارة الحس الأخلاقي لاقناع نظام الحكم العنصري بأن الوقت ليس في صالحه . وقال ان نتائج هذه المحاولات تتجلى في أنماط التصويت في اللجنة عبر الست سنوات الماضية ، ولكن توافق الآراء والحل السلمي مازالا أكثر استعصاءا بكثير من الأعمال العدائية .

٣٩ - وقال ان مما يؤسف له ، لهذا السبب ، أن بعض الدول التي تمنعها نظرتها الأنانية المحدودة من ترجمة القول الى عمل تعمل على تأكيد الهيمنة الاقتصادية للعصابة العنصرية وللطبقات

(السيد ماب ، بربادوس)

المسيطرة التي تدعم نظام الحكم في بريتوريا . وأضاف ان كل الذين يؤمنون بأهمية الانسان ويضعونها فوق أية اعتبارات مادية مطالبون بتوجيه رسالة حازمة جماعية الى قراصنة جنوب افريقيا وحلفائهم ليعلم هؤلاء أن الوقت قد حان لكي يتحرر شعبا ناميبيا وجنوب افريقيا تحررا كاملا .

٤٠ - وأشار السيد ماب الى برنامج الأنشطة المعد من أجل الاحتفال بالذكرى العشرين لاصدار القرار ١٥١٤ (د - ١٥) فأكد أن الحرية لا تشترى الا باليقظة الدائبة وأن هناك خطرين محتملين يجب تلافيهما مهما كلف ذلك . وتحدث عن الخطر الأول فقال انه ينبغي الحذر من احتمال أن ترغب الدول القائمة بالادارة ، التي تركت الهياكل الأساسية للأقاليم المستعمرة في حالة من الضعف البالغ نتيجة لما انتهجته من سياسات الاثراء والاستغلال ، في الانسحاب من هذه الأقاليم قبل أن تحاول تدعيم هياكلها الأساسية . وضرب السيد ماب مثلا لذلك جزر تركس وكايكوس . وشرح الخطر الثاني فقال انه ينبغي ألا يظن أن بعض السلطات القائمة بالادارة والتي ترفض منح الحكم الذاتي لسكان الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ، وخاصة في منطقة البحر الكاريبي ، ستتزحزح قيد أنمله عن موقفها دون الضغط المستمر من قبل اللجنة .

٤١ - واختتم مندوب بربادوس كلمته مستشهدا بجزء من تقرير اللجنة الرابعة مؤداه أن الأنشطة الاقتصادية وغيرها التي تتعارض مع تنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) تعرقل الجهود التي تهدف الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتفرقة العنصرية في الجنوب الافريقي وفي غيره من الأقاليم المستعمرة ، كما تنتهك بقوة شعوب هذه الأقاليم ومصالحها السياسية والاقتصادية ، والاجتماعية ، ومن ثم تتعارض مع أغراض الميثاق ومبادئه .

٤٢ - السيد جارسيا ألميدا (كوبا) : قال ان الوضع الاستعمارى في الاقاليم التي لم تمارس بعد حقها في تقرير المصير ولم تحصل على الاستقلال يعني ان اثر المصالح الاقتصادية الاجنبية لا يمكن ان يكون في صالح هذه الاقاليم . واضاف انه لا يمكن ان تتسق المصالح الاجنبية الاقتصادية في بعض الظروف ، مع المصالح الوطنية الا بعد حصول هذه الاقاليم على استقلالها ، اذ يصبح من الممكن عندئذ التوصل الى اتفاق مرض لجميع الاطراف .

٤٣ - واعرب عن اسفه لان بعض البلدان لا زالت تهزأ بقرارات مجلس الامن والجمعية العامة فيما يتعلق بناميبيا ، وشجب الذين يحاولون تبرير اعمالهم مستندين الى بعض الاحكام الدستورية او التشريعية التي يزعمون انها تمنعهم من فرض الرقابة الفعلية على انشطة شركاتهم في جنوب افريقيا . واضاف انه ليس هناك ما يبرر تخلي البلدان التي لا زالت تبقي على علاقاتها مع نظام الحكم غير الشرعي في جنوب افريقيا عن مسؤولياتها .

٤٤ - وقال انه في الوقت الذى تشدد فيه حركة التحرير الوطني التي تتزعمها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) من كفاحها في ناميبيا ، أخذ تواطؤ المصالح الاجنبية الاقتصادية في عملية قهر الشعب الناميبي يزداد وضوحا . وذكر انه ابرم بين فرع شركة جنرال موتورز بجنوب افريقيا ونظام الحكم العنصرى ، اتفاق سرى توضع بمقتضاه مشاريع شركة جنرال موتورز تحت اشراف جنوب افريقيا العسكرى اذا ما نشأت أية متاعب . واضاف ان مجلس ناميبيا قد اظهر مؤخرا ان شركة ريو تنتو زنك ليمتد البريطانية ساهمت في خطة عاجلة للقيام بعمليات شبه عسكرية ضد منظمة سوابو في ناميبيا . وقال ان بعض الشركات لجأت الى اساليب للتمويه تستحق السخرية . فأبرمت اتفاقات عن طريق بلدان ثالثة او عن طريق شركات تابعة لجنوب افريقيا وذلك بهدف الحصول على اليورانيوم من ناميبيا او على حق التنقيب في الاراضي الناميبية . واضاف ان شركات اخرى تحاول ان تخفي تأثير حكوماتها الحاسم عليها ، كما هو الحال بالنسبة للشركة الفرنسية للنفط (كومباني فرانسيز دى بترول) التي زعم انها مستقلة في الوقت الذى تمارس فيه الحكومة الفرنسية الرقابة الفعلية عليها . وضرب مثلا آخر هو شركة GESA التابعة لشركة كونسوليديتد فيلدز ليمتد المسجلة بالمملكة المتحدة والتي تحتفظ حكومة المملكة المتحدة بما يقرب من نصف اسهمها . وقال ان من المعروف انها ثالث المشاريع الكبرى في جنوب افريقيا .

٤٥ - وذكر ان معظم البلدان سلمت بأن الطريقة الوحيدة لانهاء تحدى الحكومة العنصرية للمجتمع الدولي تتمثل في فرض مجلس الامن لعقوبات اقتصادية شديدة على جنوب افريقيا . واضاف ان من المستحيل التقدم صوب حل عن طريق التفاوض طالما ان المستفيدين الاساسيين من الانشطة الاجنبية الاقتصادية في ناميبيا يعارضون مثل هذا الحل وأن من الضرورى ، لهذا السبب ، اتخاذ خطوات لاطلاع الرأى العام على مدى التأييد الذى تقدمه بعض البلدان التي تدعي حماية حقوق الانسان الى نظام الحكم العنصرى في جنوب افريقيا . وذكر أن الوثيقة التي اعدتها امانة اللجنة الخاصة

(السيد جارسيا ألميدا ، كوبا)

(A/AC.109/611) توضح ان المصالح الاجنبية في بعض البلدان الغربية (جمهورية المانيا الاتحادية ، فرنسا ، كندا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية) تواصل نهبها الجشع لموارد ناميبيا الطبيعية دون تحقيق فائدة للسكان المستغلين ودون المساهمة بأية طريقة في التنمية الاقتصادية للاقليم . وقال ان الانشطة التي تبحث تحت بند المصالح التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال ، اولى بها ان تبحث على انها انشطة تساعد على ادامة النظام الاستعمارى والفصل العنصرى كما وصفها الاعلان الخاص بالاستثمارات الاجنبية في جنوب افريقيا الذى اصدره مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الخامسة والثلاثين التي عقدت في حزيران/يونيه ١٩٨٠ .

٤٦ - ومضى قائلا انه مع تقدم عملية القضاء على الاستعمار ، فسر قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) بطريقة بالغة الغرابة بحيث يضمن تسوية مسألة تقرير مصير الاقاليم المحتلة لاسباب جغرافية سياسية واقتصادية بالكيفية التي تخدم الدول القائمة بالادارة . وذكر ان هذه الدول القائمة بالادارة تسعى الى الحيلولة دون صحوة الشعوب والى عرقلة مبادرات التنمية الاقتصادية في كثير من الاقاليم مثل بورتوريكو ، وبليز ، وتوكيلاو ، وبرمودة ، وديغوغارسيا ، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ، وساموا الامريكية ، وميكرونيزيا ، وغوام ، ومونتسيرات ، وأوضح انه في بورتوريكو مثلا ، تستتر تحت النمو الاقتصادى الظاهرى ومستوى المعيشة الذى يبدو مرتفعا شبكة واسعة من الامتيازات الاستعمارية تمكن المستثمرين الامريكيين من تحويل السكان الى احتياطي كبير من الايدى العاملة الرخيصة ، حيث يضطر العمال الى مغادرة البلاد سعيا وراء تحسين مستوياتهم المعيشية عندما لا يجدون وسيلة لكسب قوت يومهم . وقال ان وجود هذه الهياكل الاساسية التابعة والفاسدة هو الذى يشعر الشعب البورتوريكي بالغربة ويحول بينه وبين الاستقلال .

٤٧ - وذكر ان من رأى الوفد الكوبي ان الانشطة العسكرية التي يقوم بها النظام العنصرى لجنوب افريقيا وغيره من الدول الاستعمارية تعد جزءا لا يتجزأ من انشطة المصالح الاقتصادية الاجنبية . وأوضح ان الميزانية العسكرية لجنوب افريقيا زادت بشكل كبير في السنوات الاخيرة ، كما تضاعف تجنيد " المتطوعين " للعمل بالقوات المسلحة ، بحيث استطاعت جنوب افريقيا حشد ١٠٠ ٠٠٠ جندى في ناميبيا لمحاربة سوابو ودول خط المواجهة .

٤٨ - وقال ان النظام العنصرى يقوم - مستخدما اساليب الارهاب والقمع - بتجنيد الجنود من اهل البلد ، وهم يشكلون ٢٠ في المائة من قوات جنوب افريقيا ، لمحاربة سوابو ولكي يعطي انطباعا بأن الافريقيين يعارضون الكفاح من اجل التحرير الوطني . واضاف انه في الوقت ذاته يتظاهر نظام الحكم في جنوب افريقيا بأن التسوية الداخلية حل ممكن ، مقللا بذلك من درجة تمثيل سوابو لشعب ناميبيا ، علما بأن سوابو هي الممثل الوحيد والشرعي لهذا الشعب .

٤٩ - وقال ان جنوب افريقيا تعد العدة لشن حرب شاملة ، وذلك باتباع استراتيجية شاملة تتطلب التنسيق بين جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لهذا النظام العنصرى . وذكر ان تقرير

(السيد جارسيا ألميدا ، كوبا)

الحملة العالمية ضد التعاون العسكرى النووى مع جنوب افريقيا قد اوضح ان الاستراتيجية العسكرية التي تنتهجها جنوب افريقيا تتمثل في تهديد جيرانها الافريقيين باستخدام الاسلحة الذرية بهدف تقويض تضامن جيرانها مع حركة الكفاح من اجل التحرر التي تتزعمها سوابو وتأييدهم لهذه الحركة .

٥٠ - وقال انه لولا مساعدة كثير من البلدان لما تمكنت جنوب افريقيا من اعداد نفسها لتكون قوة عسكرية . واضاف ان هذه البلدان ذاتها هي التي دفعها تعصبها تجاه الدولة الاشتراكية السوفياتية الى تحويل المانيا الهتلرية الى قوة عسكرية تحدت النظام العالمي . وذكر ان تجاهل قرارات مجلس الأمن الخاصة بفرض الحظر على امدادات الاسلحة الى جنوب افريقيا وانهاء كل اشكال التعاون ، وخاصة التعاون النووى معها ، يشكل خطرا كبيرا . واعلن ان الوفد الكوبي يؤيد قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد مؤخرا في فريتاون (سيراليون) الذى عهد للمجموعة الافريقية بطلب عقد اجتماع لمجلس الأمن بهدف اتخاذ الاجراءات الفعالة ضد نظام الحكم العنصرى وتطبيق العقوبات التي نص عليها الفصل السابع من الميثاق ، وذلك اذا ما استمرت جنوب افريقيا في معارضة جهود الامين العام للامم المتحدة الرامية الى ضمان التنفيذ الفورى لقرار مجلس الامن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) والخطة المتعلقة باستقلال الاقليم . كما اعلن ان الوفد يؤيد قرار منظمة الوحدة الافريقية الذى يطالب بعقد دورة استثنائية للمنظمة بهدف دراسة الموقف واتخاذ ما يلزم من اجراءات لتحرير ناميبيا في حالة عدم اتخاذ مجلس الأمن الاجراءات المتوقعة .

٥١ - وقال ان تصاعد التوتر الدولي يجعل القواعد والانشطة العسكرية في الاقاليم الصغيرة في البحر الكاريبي والمحيط الاطلسي والمحيط الهادئ تهديدا للسلم . وذكر ان البيانات التي يدلي بها القادة العسكريون لهذه القواعد لا تترك مجال للشك في ان هذه الحكومات تعطي الاولوية لمصالحها الاستراتيجية الخاصة على حساب مصالح السكان وتجاهلة التزاماتها تجاه الامم المتحدة ، وساق مندوب كوبا مثلا لذلك حالة فوام وجزر تركس وكايكوس ، كما ندد بالمناورات العسكرية الاخيرة التي قامت بها الولايات المتحدة في قاعدة فوانتانا هو العسكرية . وقال انها بمثابة محاولة للغزو العسكرى . واضاف ان عددا متزايدا من البلدان اصبح يدرك أن القواعد والانشطة العسكرية تشكل عقبة امام تنفيذ الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة . وقال ان مؤتمر رؤساء دول او حكومات بلدان عدم الانحياز المنعقد في هافانا في ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ اتخذ قرارات هامة بشأن القواعد العسكرية الاجنبية مندد بهذه القواعد لانها تشكل تهديدا للسلم والأمن في المناطق المقامة فيها هذه القواعد ، ومؤكدا وجوب تصفية هذه القواعد بهدف وضع حد للتدخل في السياسات الداخلية للدول كما يتبين من المرحلة الختامية لحرب التحرير التي يخوضها شعب نيكارافوا والتهديد الذى يلوح في وجه انتصار الحركة الثورية التقدمية في السلفادور .

٥٢ - واوجز كلمته قائلا ان الوفد الكوبي يعتقد انه بمناسبة الذكرى العشرين لصدور الاعلان الخاص بمنح الاستقلال يجب على الجمعية ان تتخذ الاجراءات الملموسة الرامية الى تصفية القواعد

(السيد جارسيا ألميدا ، كوبا)

العسكرية وحظر المناورات العسكرية في الاقاليم المستعمرة كما يجب ان تطالب الدول القائمة بالادارة بأن تقدم خططا لانهاء الاستعمار بهدف تصفيته تماما في الثمانينات .

٥٣ - السيد اسماعيل منصور (ماليزيا) : اعاد الى الاذهان ان ماليزيا قد ايدت دوما وبصراحة كفاح الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية من اجل الحصول على حرياتها الاساسية وفرصة ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لميثاق الامم المتحدة . وذكر في هذا الصدد ان ماليزيا كانت تعارض دائما وبحزم انشطة المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تستغل الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، كما انها ايدت دوما قرارات الامم المتحدة في هذا الشأن .

٥٤ - وقال ان الوفد الماليزى يلاحظ ببالغ القلق ان هذه القرارات لا زال يستهزأ بها صراحة من قبل المصالح الاجنبية الاقتصادية التي تستغل الاقاليم المستعمرة وتحرم شعوبها من نصيبها المشروع في الاستفادة من مواردهم الطبيعية . واضاف ان وفده لا يسعه الا ان يأسف للاستغلال المخزى لموارد ناميبيا البشرية والمادية من قبل نظام الحكم العنصرى في جنوب افريقيا بالتعاون مع شركائه الغربيين وللتأييد المستمر الذى تمنحه المصالح الاجنبية الاقتصادية لجنوب افريقيا في احتلالها غير المشروع لناميبيا ، ولترحيل الارباح الطائلة التي تجنى من هذا الاقليم الى الخارج .

٥٥ - وقال ان الوفد الماليزى يود ان يعرب عن قلقه العميق ازاء التعاون النووى بين جنوب افريقيا والشركات الغربية عبر الوطنية . وذكر ان استغلال هذه الشركات بشكل نشط للمواد النووية الخام في ناميبيا يساعد بالتأكيد جنوب افريقيا على التوصل الى انتاج قنبلة نووية ، وان مثل هذا التطور سيشكل بالتأكيد تهديدا خطيرا للسلم والأمن في افريقيا ، ان لم يكن في العالم اجمع .

٥٦ - وقال ان انشطة المصالح الاقتصادية الاجنبية أدت بشكل مؤكد الى تدعيم السيطرة الاستعمارية التي ادت بدورها الى ادامة سياسة التمييز العنصرى والى انكار الحقوق الاساسية للشعوب المستعمرة بما في ذلك حق تقرير المصير . واضاف ان من الواضح ان اى قرار تصدره الامم المتحدة ، أيا كانت صيغته ، لن يستطيع ان يحقق التغييرات المرجوة طالما ان المصالح الاجنبية الاقتصادية تواصل نشاطها التعاون مع انظمة الحكم الاستعمارية . وقال ان الوقت قد حان لكي تتخذ جميع الدول الاعضاء بالامم المتحدة اجراءات ملموسة لانهاء انشطة المصالح الاقتصادية الاجنبية في الاقاليم المستعمرة .

٥٧ - السيد فلتنر (جمهورية المانيا الاتحادية) : تحدث ممارسة لحق الرد فاعترض بشدة على البيان الذى ادلى به ممثل جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية في الاجتماع السابق والذى جاء فيه ان جمهورية المانيا الاتحادية قد زودت جنوب افريقيا بقوارب لحماية شواطئها وبمدمرات لاطلاق القذائف ، وذكر انه عندما اصدر مجلس الأمن قرارا بفرض حظر على شحنات الاسلحة الى جنوب افريقيا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣ ، لم تكن جمهورية المانيا الاتحادية عضوا كاملا في المنظمة ورغم

(السيد فلتنر ، جمهورية المانيا الاتحادية)

ذلك فقد ايدت بلاده هذا القرار حيث اصدرت اعلانا شكل التزاما دوليا ، واتخذت التدابير الملائمة. وأضاف انه في ١٩٧٧ ساهمت جمهورية المانيا الاتحادية ، بوصفها عضوا في مجلس الأمن ، في صياغة واتخاذ القرار رقم ٤١٨ (١٩٧٧) المتعلق بفرض حظر اجبارى على شحنات الاسلحة كما نفذت مقررات مجلس الأمن في هذا الشأن بكل دقة .

٥٨ - وقال ان الاسلحة التي اشار اليها مندوب اوكرانيا لا يمكن تصديرها الا بتصريح خاص ، وانه لم يحدث ان اصدرت جمهورية المانيا الاتحادية تصريحا بتصدير الاسلحة المعنية . واضاف ان وفد جمهورية المانيا الاتحادية يود ان يذكر اللجنة بأن مجلس الأمن قد شكل لجنة للاشراف على حظر تصدير الاسلحة وتنفيذ قراراته ، وان الامين العام قد طلب الى كل الدول الاعضاء ان تحيطه علما بكل الامور الداخلة في اختصاص اللجنة . وقال انه اذا كانت لدى وفد اوكرانيا معلومات تؤيد مزاعمه ، فانه يود ان يعرف لماذا لم ينفذ الوفد المذكور الفقرة ٢ من القرار رقم ٤٢١ (١٩٧٧) ، التي طلب فيها الى الدول موافاة اللجنة بكل ما لديها من معلومات . واضاف ان الوفد الاوكراني لم يقدم مثل هذه المعلومات ومن ثم يبدو ان مزاعمه لا تمثل الا محاولة دعائية ماكرة .

٥٩ - السيد فيث (هولندا) : تحدث ممارسة لحق الرد فقال انه لم يقرأ نص بيان مندوب اوكرانيا ولكنه على علم بالنشرة الصحفية التي صدرت في هذا الموضوع . وذكر انه وفقا لهذه النشرة فقد نقلت اسلحة مستوردة من المملكة المتحدة عن طريق السفن ، والسفن الهولندية على وجه الخصوص . واضاف ان مثل هذه المزاعم لا اساس لها من الصحة ، فضلا عن انها ليست من صميم القضية قيد المناقشة . واعلن ان الحكومة الهولندية التزمت دوما بمقررات مجلس الامن الواردة في قراره ٤١٨ ، وان الوفد الهولندى يود ان يعرف اى انتهاكات لحظر الاسلحة يعنيها مندوب جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، كما يود في الوقت ذاته أن يرجع مندوب اوكرانيا الى رد هولندا على استفسارات اللجنة المسؤولة عن مراقبة الحظر والذى اوضحت فيه حكومة هولندا موقفها .

٦٠ - السيد ماكلاى (المملكة المتحدة) : أيد بيان ممثلي جمهورية المانيا الاتحادية وهولندا .

٦١ - السيد خاندوجي (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) : تحدث ممارسة لحق الرد فقال انه ما من شك في ان بعض الشركات في جمهورية المانيا الاتحادية تتعاون مع جنوب افريقيا في المجال العسكرى ، كما اوضحت وثيقة المجلس الاقتصادى والاجتماعي . وذكر انه وفقا لهذه الوثيقة تتعاون ٣٢ شركة في جمهورية المانيا الاتحادية مع جنوب افريقيا في المجال العسكرى . واضاف ان نتائج هذا التعاون وردت في التقرير الذى عرض على الجمعية العامة بخصوص تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالفصل العنصرى والتي ايدتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . وقال ان وسائل الاعلام بما فيها تلك التابعة للبلدان الغربية أكدت هذه الحقائق .

٦٢ - وذكر ان النشرة الصحفية لم تعكس بدقة مضمون بيان الوفد الاوكراني وهو أن الاسلحة قد نقلت بواسطة سفن تابعة لجمهورية المانيا الاتحادية وهولندا ، واضاف انه لم يرد ذكر لقيام هولندا بامداد جنوب افريقيا بالأسلحة .

٦٣ - السيد فلتنر (جمهورية المانيا الاتحادية) : قال ممارسا حق الرد ، انه ليس في استطاعته الرد فيما يتعلق بالشركات المذكورة في عدد من وثائق المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، وانه رغم ذلك يرى ان الوفد الاوكراني لم يورد ما يؤيد اتهاماته ضد جمهورية المانيا الاتحادية وان رده غير مقنع .

٦٤ - السيد فيث (هولندا) : قال انه ايضا غير مقتنع برد الوفد الاوكراني ، ورفض بشكل قاطع مزاعم وفد اوكرانيا الذى اتهم هولندا من جديد بانتهاك قرار حظر شحن الاسلحة الى جنوب افريقيا . واضاف ان هذه المزاعم لا تستند الى معلومات مقدمة من لجنة مجلس الامن المشكلة تنفيذا للقرار رقم ٤١٨ ، وانما تستند على ما يورده المتقدمون بالتماسات اثناء جلسات الاستماع التي تعقدها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى .

٦٥ - وقال انه يود ان يثير نقطتين اخريين : الاولى هي ان اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ليست لديها صلاحية بحث حالات انتهاك حظر تصدير السلاح لجنوب افريقيا ، والثانية انه اذا كانت هولندا قد انتهكت بالفعل قرار الحظر فعلى مندوب اوكرانيا ان يذكر بالتحديد شحنات الاسلحة التي اشار اليها وتاريخ ارسال هذه الشحنات .

٦٦ - السيد ماكول (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ممارسا حق الرد انه يعترض بشدة على مزاعم الوفد السوفياتي فيما يتعلق بدور المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة في الجنوب الافريقي وبخاصة في جنوب افريقيا . وفيما يختص باسهام الولايات المتحدة المزعوم في تعزيز القدرات العسكرية لنظام الحكم في جنوب افريقيا ، قال المندوب ان الولايات المتحدة قد اقرت وأيدت دوما قرار حظر الاسلحة الذى فرضه مجلس الامن ضد جنوب افريقيا بموجب القرار ٤١٨ (١٩٧٧) . وقال بخصوص الحالة الاقتصادية في اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية انه يجب الا يغيب عن البال ان مجلس الأمن هو المسؤول عن هذا الاقليم الاستراتيجي . واضاف انه قد عهد لمجلس الوصاية بمهمة الاشراف على ادارة الاقليم وانه يقوم بدراسة الحالة الاقتصادية هناك بشكل منتظم وان الولايات المتحدة تتعاون تعاونا تاما مع مجلس الوصاية في هذا الصدد .

٦٧ - اما عن مسألة توفير ضمانات اكثر فعالية لحماية شعوب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ازاء المصالح الاجنبية الاقتصادية فقال انه يجب عدم التغاضي عن انشطة الاتحاد السوفياتي الذى قام ، في الوقت الذى كان يدعي فيه التأييد المطلق لمبادئ المحافظة على الموارد الطبيعية بممارسة اعمال صيد السمك بشكل استغلالي في المنطقة المقابلة لشواطئ ناميبيا لدرجة ان هذا المورد الحيوى قد استنزف استنزافا خطيرا ، مما ألحق الاضرار البالغة بالشعب الناميبي . واستشهد مندوب الولايات المتحدة في هذا الصدد بالاحصاءات التي اعدتها اللجنة الدولية لمصائد الاسماك في جنوب شرقي المحيط الاطلسي التي تبين ان حصيلة صيد الاتحاد السوفياتي في المياه الشمالية لناميبيا قد زادت من ٢٩٣ ٠٠٠ طن مترى عام ١٩٧٧ الى ٧٤٧ ٠٠٠ طن عام ١٩٧٨ ، كما زادت في مياهها الوسطى من ٤٠ ٠٠٠ طن مترى الى ٤٣٠ ٠٠٠ طن .

/ . . .

(السيد ماكول ، الولايات المتحدة الامريكية)

٦٨ - وفيما يختص بأنشطة الشركات عبر الوطنية ، لاحظ مندوب الولايات المتحدة ان الفناء الاستثمارات قضية حساسة ، وان المساهمة الفعالة للمصالح الاجنبية الاقتصادية في التقدم الاقتصادى لجنوب افريقيا مسألة يتناولها مجتمع السود في جنوب افريقيا بالبحث والنقاش . واضاف مندوب الولايات المتحدة انه يعتقد ان الاتحاد السوفياتي نفسه مرتبط بشكل وثيق مع المصالح الاقتصادية الاجنبية في جنوب افريقيا ، حيث انه يقوم ببيع جزء كبير من الماس الذى ينتجه عن طريق منظمة البيع المركزية ، وهي اتحاد للمنتجين تسيطر عليه شركة دى بيرز التابعة لجنوب افريقيا . وقال ان هذه الشركة تقوم بتسويق الماس السوفياتي غير المصقول ، وان البيانات الاقتصادية الصادرة عن الامم المتحدة توضح ان قيمة الصادرات السوفياتية من هذا النوع من الماس منذ عام ١٩٧٦ قد بلغت سنويا ما يقرب من نصف بليون دولار . واضاف ان الاحصاءات التجارية التي نشرتها جنوب افريقيا توضح ان التجارة المباشرة بين دول الكوميكون وجنوب افريقيا قد بلغت ما يزيد على ٣٠ مليون راند في خلال العشرة اشهر الاولى من عام ١٩٧٨ .

٦٩ - السيد بريزوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : تحدث ممارسا حق الرد فأكد من جديد ان جميع الحقائق التي اوردها وفده فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادى للولايات المتحدة مع جنوب افريقيا لا يمكن دحضها .

٧٠ - وفيما يتعلق بما ذكره مندوب الولايات المتحدة من ان اللجنة الرابعة ليست مختصة بدراسة قضية ميكرونيزيا ، قال انه تجب الاشارة الى ان هذه ليست السنة الاولى التي تدرس فيها لجنة الاربعة والعشرين الخاصة ، واللجنة الرابعة ، هذه المسألة .

٧١ - وقال ان الحالة في ميكرونيزيا ليست مثالية كما ذكر مندوب الولايات المتحدة ، وان هناك من الحقائق ما يثبت ان الدولة القائمة بالادارة لم تف بما التزمت به من السير بالاقليم في طريق الاكتفاء الذاتي .

٧٢ - وذكر ان مزاعم وفد الولايات المتحدة بأن الاتحاد السوفياتي يستغل بشكل مكثف الموارد السمكية في المنطقة المقابلة لشواطئ ناميبيا وجنوب افريقيا هي تشويه صارخ للحقائق .

٧٣ - وقال ان الاتحاد السوفياتي عضو في اللجنة الدولية لمصائد الاسماك في جنوب شرقي المحيط الاطلسي وانه ملتزم بقرارات اللجنة التي تنظم انشطة التنقيب عن الموارد واستغلالها في هذه المنطقة . وذكر ان الاتحاد السوفياتي يحبذ الاخذ بنظام الحصص منعا لاستنفاد انواع معينة بل انه ، على عكس ما يزعم الوفد الامريكي ، قام منذ ثلاث سنوات بخفض صيده لانواع معينة من السمك بنسبة ٢٥ في المائة وتوقف عن صيد انواع اخرى .

٧٤ - اما بخصوص اتهامات مندوب الولايات المتحدة الذى زعم أن الاتحاد السوفياتي يقيم علاقات تجارية مع جنوب افريقيا ، فقال ان هذه الاتهامات لا اساس لها من الصحة على الاطلاق . وذكر أن الاتحاد السوفياتي اعلن مرارا وتكرارا انه لا يقيم علاقات من اى نوع مع النظام القائم على الفصل العنصرى ، وان هذه حقيقة لا يمكن دحضها .

٧٥ - السيد ماكلاى (المملكة المتحدة) : تحدث ممارسا حق الرد ، فرفض رفضا قاطعا ما ساقه الوفد الاوكراني من اتهامات سخيفة ضد بلاده ، واشار الى ان المملكة المتحدة قد نفذت دائما قرار حظر توريد الاسلحة الى جنوب افريقيا .

٧٦ - الآنسة واديبيا (نيجيريا) : اكدت ان اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى لم تدّع أن لها صلاحية بحث مسألة خرق قرار حظر توريد الاسلحة الى جنوب افريقيا . وذكرت ان اللجنة تلقت معلومات من رعايا بعض الدول الاعضاء ومن بعض المنظمات فيها عن انشطة تتعارض مع قرارات الامم المتحدة .

٧٧ - السيد ايفانيشوك (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) : قال انه يسعده ان يقدم نص كلمة وفده في الجلسة السابقة لأى وفد يطلبها ، وذلك لازالة اى نوع من سوء التفاهم .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥